الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.73

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
1 September 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والسبعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة ونسلي .....(أستراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (تابع)

البند ١٦٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (تابع)

البند ١٧٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (تابع)

البند ١٧٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع)

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-45316 (A)
□□□□□□□□□□

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (تابع) (A/54/851 و A/54/857 و A/54/865)

البند ١٦٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (تابع) (A/54/807 و A/54/842)

البند ١٧٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (تابع) (A/54/769/Add.1 و A/54/875)

البند ١٧٥ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع) (A/54/872)

١ - **السيد فوكس** (أستراليا)، تكلم أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فأيد النهج الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في الفقرة ٨ من تقريرها بشأن تمويل إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (A/54/875). وقال إن التقدم المحرز في تعيين الموظفين للإدارة الانتقالية، وبخاصة الموظفون المحليون، ومعدل الشواغر العالي في وظائف الشرطة المدنية ما زالا يدعوان إلى القلق. وكانت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام قد طلبت إلى الأمانة العامة أن تبحث عن بدائل لتلبية الطلب المتزايد على موظفي الشرطة المدنية. وقد أحاط علما بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة، وبخاصة وحدة الشرطة المدنية، لتحسين اختيار هؤلاء الموظفين وتوفيرهم عبر آلية فريق المساعدة في الاختيار، ويؤيد في هذا الصدد توصية اللجنة الاستشارية بدراسة الترتيبات التنظيمية لوحدة الشرطة المدنية ودورها وقدراتها.

٢ - وأضاف أنه حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، لم يكن قد دفع سوى ٣٧ في المائة من الاعتماد السابق المخصص للإدارة الانتقالية. وقد دفعت أستراليا ونيوزيلندا وكندا جميع الأنصبة المقررة المعلقة، وتحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٣ - **السيد مابيلانغان** (الفلبين): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة ترغب في تأكيد اهتمامها مجددا بضمان إتاحة الأموال الكافية للإدارة الانتقالية. وتلاحظ الرابطة، في هذا الصدد، أن الأنصبة المقررة غير المدفوعة قد بلغت، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، مبلغ ٢١٧,٢ مليون دولار، وتأمل ألا تتأخر الدفعة المجدولة القادمة لتسديد تكاليف القوات. ويتعين على كافة الدول الأعضاء أن تدفع مساهماتها المقررة دون مزيد من التأخير.

٤ - وتلاحظ الرابطة أن الميزانية المقترحة للإدارة الانتقالية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ قد أعدت على أساس احتياجات البعثة في الفترة المالية الحالية وحسبت على أساس أن قوام القوات يبلغ ٨ ٦٠٤ أفراد. وتذكر الرابطة، في هذا الصدد، بتوصية اللجنة الاستشارية السابقة بضرورة مراعاة نتائج الاستعراض المشار إليه في الفقرة ٢٨ من تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2000/53)، عند تقديم الاحتياجات للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويتوقع أن يكتمل الاستعراض الشامل لاحتياجات الإدارة الانتقالية، بما في ذلك حجم العنصر العسكري، في أواخر حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٥ - وريثما تقدم الميزانية المنقحة، توافق الرابطة على توصية اللجنة الاستشارية التي تدعو إلى ضرورة أن يُمنح الأمين العام، كتدبير مؤقت، سلطة الالتزام بمبلغ إجماليه ٠٦٩ ٢٩٢ ٠٠٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ٦٨٨ ٢٨٣ دولار)، وضرورة رصد مبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وفي الختام، تركز الرابطة على ضرورة أن تتخذ اللجنة قرارا مبكرا بشأن تمويل الإدارة الانتقالية.

٦ - السيد أوداغا جالومايو (أوغندا): قال إن حكومة أوغندا ملتزمة تماما بالتنفيذ الكامل لاتفاق لوساكا للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فيما يتعلق بالصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت الحكومة تأمل، عقب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٥٤/٢٦٠، أن تتخذ خطوات فورية للبدء في نشر الأفراد العسكريين، بمن فيهم ما لا يقل عن ٥٠٠ من المراقبين العسكريين، بوصفهم جزءا من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعرب الحكومة عن قلقها بشأن التأخر في نشر القوات وعدد الشروط المفروضة قبل نشرهم؛ بينما لم تفرض شروط للبعثات الشبيهة في حالات كانت أكثر تعقيدا مما هي عليه في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبذلت كل الجهود لنشر القوات دون تأخير. ويؤكد وفده مجددا القلق الذي أعربت عنه الجمعية العامة إزاء عدم تزويد الأمين العام بالموارد الكافية لنشر بعض بعثات حفظ السلام القائمة، وبخاصة في أفريقيا. ويجب أن تحظى كافة البعثات، سواء القائمة منها أو المستقبلية، بمعاملة متساوية فيما يتعلق بالترتيبات المالية والإدارية والمتعلقة بالنشر.

٧ - وأضاف أن شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية كان ينتظر أن يأخذ موظفو بعثة الأمم المتحدة بزمام الأمور ويعيدوا السلام إلى بلده. وفي ظروف مشابهة، أدى التردد في اتخاذ القرار والإخفاق في التدخل في رواندا إلى ذبح الملايين، وهو وضع يجب ألا يكرر في الكونغو. ولو كان المجتمع الدولي قد اتخذ خطوات فورية لنشر القوات عقب اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٥٤/٢٦٠، لأمكن تفادي الحادث الأخير في كيسانغاني. وقد أوضحت الأعمال الأخيرة في سيراليون فعالية قوة صغيرة لحفظ السلام ذات تدريب جيد ومزودة بمعدات جيدة.

٨ - ويأمل وفده ألا يشمل تقرير النفقات الأولية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية توفير الموارد للمراقبين العسكريين وموظفي الدعم المدنيين فحسب، بل كذلك الأفراد العسكريين. وفي هذا الصدد، يرغب وفده في تأييد الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/54/872 إذا أضيف إليها النص التالي: ''مع ملاحظة أنه حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، لن تزود البعثة إلا بـ ٥٠٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين و ١٠٠ من موظفي من موظفي الدعم المدنيين، من بين جملة ٥٣٧ ٥ من الأفراد العسكريين، من بينهم ٥٠٠ من المراقبين العسكريين الذين أذن بهم قرار مجلس الأمن ١٢٩١ (٢٠٠٠)''.

٩ - **السيد يوسف** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفده يؤيد بيان ممثل أوغندا تأييدا تاما.

تنظيم الأعمال

١٠ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده لاحظ أن النقاش بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لم يدرج في برنامج العمل الحالي، رغم أنه يتعين على اللجنة أن تتخذ قرارا بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية.

١١ - **الرئيس**: قال إن المشاورات مستمرة بين المنسق المعني بهذا البند والوفود الرئيسية؛ ويتوقع صدور تقرير مرحلي في المستقبل القريب.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.